

# دراسة قياسية لمحددات الخصخصة في الجزائر

فترة الدراسة (1990-2016)

من اعداد الباحثين:

د. ابراهيم قعيد

د. بغداد بنين

أستاذ محاضر بجامعة الوادي/الجزائر

أستاذ محاضر بجامعة الوادي/الجزائر

## ملخص الدراسة

حاولت هذه الدراسة معرفة تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية على سياسة الخصخصة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2016)، وقد اعتمدت على أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تكون لها دلالة سببية على الخصخصة، فعبّر عن الخصخصة بنسبة استثمار القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، اما المحددات الداخلة في الدراسة فقد تم ادراج أربع محددات وهي: معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي الفعلي، الانفتاح الاقتصادي، ونسبة المديونية الخارجية. وبالنسبة لعملية تقدير العلاقة بين الخصخصة ومحدداتها فقد استخدم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وهذا بعد القيام بجل الاختبارات الاحصائية الداعمة لهذا النموذج، وقد بينت الدراسة أن الخصخصة في الجزائر تتأثر في المدى الطويل بكل من معدل التضخم والانفتاح الاقتصادي ونسبة المديونية ولم تظهر معنويتها لسعر الصرف الفعلي الحقيقي. وقد تم على مخرجات النتائج من البرنامج الاحصائي Eviews9 لتحليل نموذج (ARDL).

**الكلمات المفتاحية:** خصخصة، جزائر، معدل التضخم، نسبة المديونية، سعر الصرف الحقيقي، انفتاح اقتصادي، برنامج احصائي

.Eviews

## تمهيد

الملاحظ لتاريخ الاقتصاد الجزائري يرى أنه مر بمجموعة من المراحل منذ الاستقلال وكانت كل مرحلة تتميز بخصائص معينة وظروف خاصة، ومشاكل وعقبات كثيرة ذلك أن الحقبة الاستعمارية خلقت عراقيل كبيرة وأوضاع اقتصادية واجتماعية منهارة. فمذ الاستقلال كانت اهتمامات الدول تصب في مجملها على جعل المؤسسات الاقتصادية الموروثة مع قلتها تسير بصفة عادية من جهة، وخلق جهاز إداري اقتصادي قادر على مواجهة الصعوبات من جهة أخرى، لكن مع مرور الوقت تدهورت الوضعية الاقتصادية العامة للبلاد بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، إذ كانت تعاني من مشاكل متعددة في التسيير والتنظيم والمحيط، وأصبحت المؤسسات العمومية الاقتصادية تشكو من متاعب عديدة، منها ما يرجع إلى خصائصها ومنها ما يعود إلى البيئة والمحيط الاقتصادي.

ومع انهيار أسعار البترول سنة 1986 وتنامي حجم المديونية الخارجية، تفاقم عجز الميزانية العمومية للدولة، وأصبحت عاجزة عن تقديم إعانات جديدة للمؤسسة العمومية، كل هذا مهد إلى ظهور إصلاحات جديدة عرفت باستقلالية المؤسسات العمومية التي تقوم على مبدأ منح الحرية للمؤسسة العمومية في التكفل بنشاطها، وكانت الاستقلالية بمثابة الانتقال إلى اقتصاد السوق عن طريق تحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية، وتحرير أسعار الصرف وغيرها من أدوات السياسة الاقتصادية.

هذا دون أن ننسى ضغوطات المؤسسات المالية الدولية من أجل التعديل الهيكلي كشرط أساسي لإعادة جدولة الديون الخارجية ليتم في هذا الإطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة المؤسسات العمومية وإعدادها للخصوصية كمرحلة ثانية، ليتم سنة 2001 تعديلا ثالثا يتضمن توسيع دائرة الخصوصية لتشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي، ورغم كل هذه التعديلات ومع مرور عقدين من البرامج والإصلاحات إلا أن سياسة الخصوصية في الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب من خلال مختلف التقارير المحلية والدولية، وهذا راجع إلى أن الخصوصية هي عملية معقدة وذات مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، وخصائصها تختلف من إقتصاد لآخر، فانطلاقا مما تتقدم فان هذه الدراسة جاءت لمحاولة اقتراح نموذج قياسي (بالاستعانة ببرنامج Eviews9) يوضح المحددات الأساسية لمعامل الخصوصية في الإقتصاد الجزائري حيث يمكننا صياغة الإشكالية من خلال السؤال الجوهرى الاتي:

### ماهي أهم المحددات الاقتصادية الرئيسية للخصوصية في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1990-2016؟

وللإمام بجوانب موضوع البحث، وللإجابة على السؤال الجوهرى قسمنا هذا البحث الى عدة أقسام كما يلي:

- ◆ التحليل النظري للخصوصية.
- ◆ دوافع وأهداف وأثار الخصوصية في الجزائر.
- ◆ بناء نموذج قياسي لمحددات الخصوصية في الجزائر.

## أولاً: التحليل النظري للخصوصية

بعد فشل القطاع العام في تحقيق تنمية اقتصادية في الدول التي اعتمدت عليه للنظام الاقتصادي الخاص بها، لجأت الدول إلى الاعتماد على القطاع الخاص قصد تحقيق ما عجز عنه القطاع العام، فعملية الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص يطلق عليه مصطلح: الخصوصية أو الخصصة، حيث أعطت الخصوصية تطوراً إيجابياً على المستوى الاقتصادي بالنسبة لهذه الدول التي طبقت هذه السياسة، وفي هذا العنصر سنتطرق إلى تعريفها ومبادئها وكذا دوافع اللجوء إليها.

### 1. لمحة تاريخية حول الخصوصية

تعود فكرة تطبيق الخصوصية للعالم ابن خلدون عندما تحدث عن أهمية إشراك القطاع الخاص في الإنتاج وذلك منذ عام 1377م، فابن خلدون ينصح بعدم تدخل السلطان أي الدولة في النشاط التجاري الواسع وترك هذا النشاط للتجار والمزارعين لينمي السلطان أمواله من الجباية.<sup>أ</sup>

ولقد أكد هذا المعنى العالم آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم عام 1776"، حيث ناد بالاعتماد على آلية السوق والملكية الفردية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية.

ويعتبر مصطلح الخصوصية من المصطلحات الحديثة، فلقد ظهر في المعاجم الغربية في قاموس ويبستر عام 1983م، وهو مصطلح انجليزي " PRIVATIZATION " والذي يقابله بالعربية عملية تحويل المؤسسات العامة للقطاع الخاص، حيث لم يتفق على اختيار مصطلح وحيد يقابل المصطلح الإنجليزي، حيث استخدمت العديد من المصطلحات للتعبير عنه مثل: الخصوصية، الخصخصة، التخصيص، التخصيص، الخاصة،... الخ، أما في الجزائر يطلق عليها " الخصوصية" نظراً لورودها في التشريع المعمول به.<sup>ب</sup>

### 2. تعريف الخصوصية

تشتق كلمة الخصوصية من الفعل الثلاثي " خصص"، ومعنى خصه بالشيء وجعله خصوصياً، أو اختصه بالشيء أي جعل الشيء خاص به، والخاصة عكس العامة، وكلمة خص تعني انفرد بالشيء وخاص تعني فردي أو ذو ملكية فردية. أما المعنى العلمي للخصوصية، فهي سلوك يقتضي من خلاله تقليص دور الدولة أو الرفع من دور الخواص في ظل نشاط أو حيازة لوسائل الإنتاج، بالاعتماد وبصورة كبيرة على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص بالمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.<sup>ج</sup>

وتعرف الخصوصية أيضاً حسب المنظمات العالمية كما يلي:

- حسب البنك الدولي: الخصوصية تعني زيادة مشاركة القطاع في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الدولة أو تملكها.<sup>د</sup>

- حسب البنك المركزي الإيطالي: هي عبارة عن مبادرات تهدف لخفض القطاع العام سواء في صورة الملكية أو الإدارة. وكتعريف شامل للخصوصية، فهي العملية التي من خلالها تنتقل الدولة على المؤسسات التي تملكها بصفة كلية أو جزئية لصالح المستثمرين الخواص، الوطنيين أو الأجانب، فهي إذن التحويل الجزئي أو الكلي لملكية المؤسسات التابعة للقطاع العام.<sup>هـ</sup>

### 3. مبادئ الخصوصية

للخصوصية مجموعة من المبادئ نذكرها فيما يلي:

- التدرج: إن عملية الخصخصة تتم بطريقة تدريجية بحيث تقوم المؤسسات القابلة للخصخصة ويتم إدراجها ضمن برنامج الحكومة حتى تقدم بشكل مضبوط.
- حماية مصالح الدولة: وتعني بذلك أن تخضع عملية التقييم لمعايير موضوعية من شأنها الحفاظ على مصالح الخزينة العمومية، فلا تباع الشركات بأثمان بخسة، وتوضع دفاتر للشروط تحدد التزامات المشتريين أو على العموم في حالة الخصخصة الجزئية عن طريق المحافظة على الأسهم العينية.
- الشفافية: وتتضمن عملية الشفافية باطلاع الجمهور وكل المعنيين بأي صفقة تحويل الملكية عن طريق الإشهار الواسع وتخضع لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية سارية المفعول، ومن ثم يرجع في هذا المجال إلى كل التنظيمات القانونية سواء في القانون المدني أو التجاري المتعلق بعقد البيع.
- عدم التمييز: ونعني عدم التفرقة بين الفئات الاجتماعية وهو أمر لا يتناقض مع بعض الامتيازات الخاصة.<sup>vi</sup>

#### 4. دوافع اللجوء للخصخصة

للخصخصة دوافع داخلية وأخرى خارجية يمكن أن نذكرها في الآتي:

##### 1.4 الدوافع الداخلية: وتتمثل فيما يلي:

- الدوافع الاقتصادية: والتي يمكن حصرها في العناصر الآتية:
  - ✓ تحسين كفاءة أداء المشروعات: تركز سياسة الخصخصة على فرضية أساسية مفادها أن الدولة يجب عليها رفع يدها عن إدارة المشاريع، مما يساهم في توفير الموارد، وتحسين أداء هذه المشاريع وبالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.
  - ✓ توسيع قاعدة الملكية: بمعنى إتاحة نوع من تكافؤ الفرص أمام صغار المدخرين لتعظيم العائد على مدخراتهم، سواء بصفة مباشرة عن طريق شراء أسهم المشروعات العامة أو من خلال المساهمة في صناديق الاستثمار الجماعية التي تتعامل مع هذه الأسهم.
  - ✓ ديمقراطية المستهلكين: تمثل الادعاء الثالث من جانب الحكومة في تبرير سياسة الخصخصة في إقامة نظام يتسم بديمقراطية المستهلكين يتمثل فيه المستهلك بحرية الاختيار بدلا من إخضاعه لنظام يتسم بالشمولية المملة، فالخصخصة من وجهة نظر الحكومات تقضي تحسينا كبيرا على خيارات المستهلك بسبب ما تؤدي إليه من إطلاق حرية المشروعات في الاستجابة لطلب السوق بدلا من إخضاعها للقيود الأساسية.
- الدوافع المالية: تعاني الكثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة وتحاول تخفيض الإنفاق العام قدر الإمكان ولا يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها، وربما يتحمل تكلفتها على مستهلكيها.<sup>vii</sup>
- الدوافع السياسية والقانونية: يمكن النظر إلى سياسة الخصخصة على أنها حل سياسي تستخدمه الحكومة الساعية إلى تجاوز أزمته المالية بسبب تعزز اللجوء إلى الحلول الاقتصادية والمالية أو بسبب مخاطرها الاجتماعية على الأوضاع السياسية وتكون النتيجة مشاكل اقتصادية طويلة الأجل في التغيير من النواحي الاقتصادية بالرغم من نجاحهم السياسي. ولا يعني ما سبق ذكره الإخلال بمكانة الدولة ولا يزال عملها السياسي موجود كما أن دورها الاقتصادي يمكن الإبقاء عليه، على الأخص في المجالات الاقتصادية أين يكون للدولة دورا أهم من القطاع الخاص.

- **الدوافع الاجتماعية:** يرى البعض أن الخصوصية ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق المزيد من الحرية الشخصية، وتدعيم الحافز الشخصي للإنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق انخفاض في السلوك السلبي داخل مجال العمل، كما تؤدي الخصوصية إلى القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعي والقطاع الخاص اقدر على محاسبة العامل الذي لا يعمل أو يقصر في عمله، وقد يظن البعض أن شدة المحاسبة ليست في صالح العمال، فعلى العكس من ذلك فهي لصالحهم لذا ستؤدي إلى إنتاج أكبر وتكلفة أقل وبجودة أعلى وبالتالي أرباح أعلى لكل من المشروع والعامل وهنا يتحول العامل إلى شريك في مكاسب المشروع الذي يعمل فيه.<sup>viii</sup>

#### 2.4 الدوافع الخارجية: يمكن حصرها في النقاط الثلاثة الآتية:

- **الدعوة إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص من طرف الدول المتقدمة:** التسليم بأن آليات السوق هي أفضل أداة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، فنظرية كينز جاءت لضبط إيقاع النشاط الاقتصادي، ووفقا لبيانات البنك الدولي فقد بلغت عدد حالات الخصوصية في الدول النامية إلى الألاف ووصلت حصيلة البيع سنة 1992 إلى 23.1 مليار دولار ووصل عدد الدول التي اتبعت سياسة الخصوصية 43 وفي سنة 1995 بلغت حصيلة البيع إلى 135 مليار دولار.

- **المنظمات المالية الدولية والدعوة إلى الخصوصية:** بسبب تعذر الدول النامية في استيراد مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار مع تزايد الديون الخارجية، بدأت خسائر مشروعات القطاع العام في تزايد فأُسند إليها القوى الرأسمالية الخارجية والمحلية في شن حملة تنديد على القطاع العام حيث أعابث عليه قصوره وسوء إدارته مما سمح بتدخل FMI والشركات المتعددة الجنسيات التي تعتبر العالم كله سوقا لها، ومن ثم فهي تزيد للاستيلاء على أي وحدة إنتاجية هامة في بلدان العالم الثالث، ولو تحت شعار الشركات المختلطة مع القطاع العام، ولكنها تهتم أكثر من ذلك بتقليص دور الوساطة للدولة في تنظيم الاقتصاد، حتى لا يتدخل أحد في نشاطها سواء من الداخل أو الخارج، كما أن هناك نزعة عالمية تهدف إلى التحول من التركيز على القطاع العام صوب القطاع الخاص كجزء من التصحيح الاقتصادي الهيكلي كظاهرة قوية ضاغطة، وقد تعدى هذا التحول نطاق الفكر واختيار الاتساق الاقتصادي الجزائري ليشكل ضغطا سياسيا مكشوفًا تمارسه الدول الغربية الصناعية الكبرى في تعاملها مع البلدان النامية كما يمارسه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.<sup>ix</sup>

- **المدىونية الخارجية وخصوصية القطاع العام:** بعد تورط معظم دول العالم الثالث عن طريق الاستدانة وبعد أن ترسخ في أذهان عدد كبير من الدائنين عدم قدرة هذه الدول على التسديد، وهذا نتيجة لتراكم الديون، ظهر مؤخرا اتجاه بين الدول المدينة، يرمي إلى مقايضة الديون بحقوق الملكية، وينظر إلى المشكلة على أنها ليست نقص السيولة.<sup>x</sup>

فالديون الخارجية تشكل لها ثقلا كبيرا على مستوى المالية العامة، فهي تأمل من وراء خصوصية قطاعاتها العمومية تمهيد الأرضية لعودة رؤوس الأموال، وتقليص الديون الخارجية.

#### ثانيا: دوافع وأهداف وأثار الخصوصية في الجزائر

بدأت فكرة الخصوصية في الجزائر تطرح نفسها بإلحاح في تسعينات القرن الماضي تحت تأثير عاملين: أحدهما سياسي وثانيهما اقتصادي، فالعامل السياسي يعود إلى احتدام الصراع الإيديولوجي بين ما كان يسمى قبل تفككه في ثمانينات القرن الماضي بالمعسكر الاشتراكي، الذي يقوم بتنظيم الاقتصاد الوطني في بلدانه، أو البلدان المتأثرة بأفكاره. والعامل الاقتصادي يعود بالدرجة

بالدرجة الأولى إلى مشكل المديونية العالمية المتراكمة في نفس الوقت على العالم الاشتراكي قبل تفككه والعالم الثالث، ولقد كان العبء أكثر ثقلًا على هذا الأخير حيث نما الدين الخارجي بسرعة سنوية فائقة. ومن خلال تجربة الجزائر سنحاول في هذا العنصر التطرف إلى دوافع وأهداف، أثار الخصوصية في الجزائر.

## 1. دوافع الخصوصية في الجزائر

يمكن حصر الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية الى خوض عملية الخصوصية الى مايلي:

- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وميكانيزماته بهدف إنعاشه.
- طبيعة الاتفاقات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية والتي تفرض سياسة الخصوصية في جل برامجها التتموية الموجهة للبلدان النامية.
- القناعة السياسية بأن الخصوصية ظاهرة علمية ليست حكرا على منظمة معينة أو مكان معين.
- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها.
- انهيار أسعار البترول في سنة 1986 حيث انخفض من سعر 30 دولار إلى أقل من 15 دولار للبرميل، وانهارت هكذا إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات من 12.72 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار، أي بنسبة 43% وهو ما يقارب النصف وهي التي كان يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري.
- تزايد المديونية الاقتصادية الخارجية للبلاد التي بلغت في سنة 1993 حجم 26 مليار دولار، منها 13.5 مليار مديونية عامة أو خاصة مؤمنة من قبل الحكومات.
- عولمة الاقتصاد وظهور نظام دولي جديد الذي ساعد على تدهور نموذج المؤسسة العمومية وفرض على المؤسسات تبني إستراتيجية مرنة تتماشى مع مستجدات العولمة.<sup>xi</sup>

## 2. أهداف الخصوصية في الجزائر

على اعتبار أن الخصوصية هي إحدى سياسات برنامج التصحيح الهيكلي، فمن غير المعقول أن تتحرف أهدافها عن الأهداف المزمع تحقيقها بواسطته. وتتمثل هذه الأهداف في:

-التقليل من العجز في الميزانية العامة: كان من المفروض أن تعتمد الدول على المؤسسات العمومية في تمويل ميزانياتها العامة وتغطية نفقات القطاعات غير المنتجة والقطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة إلى جانب إقامة البنية التحتية، غير أن ما حدث كان العكس، فلقد أخذت الدولة تتحمل كل نفقات هذه المؤسسات إلى جانب تغطية الخسائر التي لحقت بها، مما ساهم في إحداث عجز في موازنتها واستقرارها، وعليه فالخصوصية من شأنها أن تقلص من العجز الذي عرفته ميزانية الدولة وهذا كالاتي:

✓ إلغاء المساعدات المقدمة إلى المؤسسات العمومية

✓ تستخدم حصيلتها في عدة مجالات، في تغطية احتياجات التطهير المالي للمؤسسات التي لم تخصص بعد، في سداد الديون الخارجية والداخلية وديون المؤسسات العمومية، ستدفع في شكل تعويضات للمسرحين عن العمل لأسباب اقتصادية، كما ستوجه حصيلتها للقطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتنمية الجهوية ...

- **التقليص من عجز ميزان المدفوعات:** عادة ما يرجع العجز المسجل في ميزان المدفوعات إلى نمو الواردات بوتيرة تفوق كثيرا الصادرات، ويعتقد أن الخوصصة من شأنها أن تقلص هذا العجز، حيث سيسمح تحويل مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، مما سيزيد فرص تصديره، كما سيؤدي إلى انخفاض الاستيراد.
- **الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية وزيادة مردوديتها وتحديثها:** لأن البعض يظن أن القطاع الخاص هو أكفأ من القطاع العام في قيادة المؤسسات، وعليه فخوصصتها ستسمح بالرفع في فعاليتها ومردوديتها.
- **تطوير سوق رأس المال:** نقص الوعي الاقتصادي لدى المجتمع الجزائري جعل إنشاء سوق الرأس المال يتزامن مع أول عمليات الخوصصة في الجزائر بغرض تشغيله ثم إدخال حركية عليه وتنشيطه، ليفتح المجال فيما بعد للمؤسسات الخاصة للتعامل داخله وكذلك المؤسسات العامة.<sup>xii</sup>

### 3. الآثار المتوقعة لسياسة الخوصصة

لسياسة الخوصصة مجموعة من الآثار يمكن حصرها في الآتي:

#### 1.3 الآثار الاقتصادية: وهي بدورها تنقسم إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية:

##### - الآثار الإيجابية:

- ✓ زيادة الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة.
- ✓ تحسين مستوى الجودة للسلع والخدمات.
- ✓ انخفاض العبء على الميزانية العمومية.
- ✓ الحصول على رؤوس أموال جديدة نتيجة بيع الأسهم للمستثمرين المحليين أو الأجانب عن طريق فتح المبادرة أمام القطاع.<sup>xiii</sup>

##### - الآثار السلبية:

- ✓ تراجع أهمية العمالة في توزيع السلع والخدمات وتراجع تحقيق أهداف اجتماعية معينة.
- ✓ تخلف أو غياب الأنظمة والقوانين المكافحة للاحتكار بأنواعه.
- ✓ ارتفاع حجم تكاليف البترول.<sup>xiv</sup>

#### 2.3 الآثار المالية: إن الدافع الذي يدفع بالحكومات إلى التفكير في عملية الخوصصة هو الاعتقاد السائد بأنها قد تعيد وتوفر

السيولة، غير أن هذا اعتقاد بصفة مطلقة، إذ أن تأثيرات خوصصة القطاع العام على مالية الحكومة تتوقف على عدة عوامل:

- طبيعة وحجم التفاعلات المالية بين الحكومة والمؤسسات المعنية.
- القرارات ذات العلاقة التي تتخذها الحكومة على مستوى السياسة العامة.
- كما يعتبر العامل الزمني عاملا هاما حيث أن آثار الخوصصة على ميزانية الحكومة لا تنحصر فقط في نطاق فترة التحويل أو البيع الفعلي للأصول، بل تتم أيضا في الفترات المقبلة مثل (خسارة تحويلات الأرباح في المستقبل).

#### 3.3 الآثار الاجتماعية: نعرض الآثار الاجتماعية من جانبيين الجانب الاجتماعي وجانب سوق العمل.

- الجانب الاجتماعي: تؤثر الخصوصية على المنظومة الاجتماعية وذلك من حيث اتساع هوة طبقات المجتمع، خاصة في البلدان النامية لضعف الميل الادخاري، وتركز الثروة في أيدي القلة من المواطنين، ودواعي الكفاية من الأهداف الاجتماعية التي كان يهتم بها القطاع العام.

- جانب سوق العمل: تؤثر الخصوصية سلبا على سوق العمل لأن القطاع العمومي يتميز بالعمالة الزائدة التي تم استبعادها أثناء خصوصية المؤسسات، فهاته المؤسسات المخصوصة أصبحت تحافظ على العمال الذين يتميزون بخصائص تأهلهم بالبقاء في مناصب شغلهم، فهذا يعد شرطا ضروريا لزيادة إنتاجية العمل حيث أن إدارة المشروعات تبحث عن الكتلة العمالية اللازمة لاستمرار العمل.<sup>xv</sup>

### ثالثا: بناء نموذج قياسي لمحددات الخصوصية في الجزائر

يهدف هذا العنصر الى محاولة تحديد المتغيرات المؤثرة على الخصوصية في الجزائر ودرجة تأثير كل متغير خلال الفترة الزمنية (1990-2016)، من خلال صياغتها في نموذج قياسي والاستعانة بمخرجات البرنامج الاحصائي Eviews09 لمعرفة اتجاهات الخصوصية والتنبؤ بها.

وقد تم الاعتماد على بيانات الاستثمار المحلي الخاص مضافا اليه الاستثمار الاجنبي، ومعدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي، والميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التبادل التجاري، والمديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، من موقع قسم الاحصاء لصندوق النقد الدولي (IMF) والدويان الوطني للحصاء (ONS).

#### 1. النموذج المستخدم في التحليل القياسي للدراسة

محاولة منا في ايجاد صياغة رياضية من شأنها أن تظهر أهم محددات الخصوصية في الجزائر، اعتمدنا على المؤشرات الاقتصادية التي لها دلالة سببية في موضوع الخصوصية بناء على أهم الدراسات السابقة التي تطرقت للخصوصية وأبرزها الدراسة التي قام بها الباحث Patrick PLANE بعنوان: الخصوصية في البلدان النامية، المحددات والاثار الاقتصادية الكلية (1988-1992) حيث أعتمد الباحث على ثلاث متغيرات رئيسية محددة للخصوصية في مجموعة من الدول النامية وهي سعر الصرف الحقيقي، ونسبة المديونية، حجم الرسملة السوقية، فخلص الى الزامية السيطرة على التغيرات الداخلية والخارجية للاقتصادات حتى تكون الخصوصية سببا في تحسين الاداء الاقتصادي لهذه الدول. ومما تقدم ارتثينا الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الاتية والتي تفسر سياسة الخصوصية في الاقتصاد الجزائري، وهي:

- المتغير التابع: تمثل في قيمة الاستثمار المحلي الخاص مضافا اليه الاستثمار الاجنبي أي تكوين رأس المالي الثابت للقطاع

الخاص (نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي). (CAPS)

- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في المؤشرات الاقتصادية الاتية:

✓ معدل التضخم. (TINF)

✓ سعر الصرف الحقيقي الفعلي (TCR)

✓ الايرادات النفطية كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (RPET)

✓ الانفتاح الاقتصادي ممثلاً بصافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الاجنبي كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (OEC)

✓ المديونية الخارجية ممثلة في اجمالي الديون الخارجية نسبة الى اجمالي الناتج المحلي (EE).

ليكن الشكل الرياضي للنموذج المعبر عن المتغيرات المذكورة في المعادلات الهيكلية للنموذج متمثلة في الصياغة الرياضية الاتية:

$$caps_i = b_0 + b_1 tinf_t + b_2 tcr_t + b_3 rpet_t + b_4 oec_t + b_5 ee_t + b_6 DD_t + \varepsilon_t$$

حيث:

t : الفترة الزمنية.

b<sub>0</sub>: ترمز للحد الثابت

ε<sub>t</sub>: حد الخطأ العشوائي في الفترة الزمنية t.

D<sub>t</sub> : هو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) من الفترة (1995-2016) باعتبار أن الجزائر تبنت عملية الخصخصة بداية من سنة 1995، والقيمة (0) فيما عدا ذلك.

## 2. وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج

في هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المفسرة للخصخصة، وبالاستعانة بالمتغير الوهمي قصد تجنب المشاكل القياسية، ومعرفة المحددات الرئيسية لسياسة الخصخصة في الجزائر في الفترة الزمنية (1995-2016) وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج:

- اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الخام (CAPS): ويعبر عن مقدار تغير الاستثمار الخاص (اجمالي الاستثمار المحلي الخاص مضافاً اليه الاستثمار الاجنبي) نسبة الى الناتج المحلي الخام، وهو يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشراً للخصخصة والذي شاع استخدامه في العديد من الدراسات والأبحاث السابقة، ونتحصل على المتغير بقسمة اجمالي تكوين رأس المال القطاع الخاص بأسعار الثابتة على اجمالي الناتج المحلي الخام، والمصدر الأساسي لهذا المتغير هو إحصاءات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصاء.

- المعدل السنوي للتضخم التي يدفعها المستهلكين (TINF): يعني هو التغير السنوي للنسب المئوية في متوسط التكلفة على المستهلك للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، والكثير من الاقتصاديين يرون حسب النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية الحديثة على أن ارتفاع معدلات التضخم واختلال موازين الطلب والعرض من شأنه أن يدفع بزيادة تبني الخصخصة، وصدر بيانها من البنك الدولي.

- سعر الصرف الحقيقي الفعلي (TCR): وهو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مقسوماً على معامل انكماش الأسعار أو مؤشر التكاليف، وادخال المتغير ضمن النموذج يعتبر ذو أهمية في تدعيم فرضية التقارب الشرطي من خلال ارتباطه بتسوية العجز في ميزان المدفوعات وكأحد أدوات السياسة النقدية، والتي لطالما استعملتها الهيئات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي في اعادة التصحيح الهيكلي، وقد أخذت بياناته من البنك الدولي.

- الانفتاح الاقتصادي (OEC): ممثلاً بصافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الاجنبي كنسبة من اجمالي الناتج الاجمالي فهو يعبر عن تدفقات رأسمال الوافدة الى داخل الوطن والموجهة للاستثمار من قبل الاجانب، فهو يعتبر من المحددات الاساسية في انحدار

الخصوصة، حيث أن هناك ارتباط وثيق الصلة بين المتغيرين وفي اتجاه سببي ثنائي، ويمكن الحصول على المتغير من احصاءات البنك الدولي.

- **المديونية الخارجية (EE):** وهو يمثل اجمالي ارصدة الديون الخارجية المضمونة من قبل الحكومة والغير مضمونة طويلة الاجل واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي والدين القصير الاجل والفوائد المتأخرة على الديون طويلة الاجل من اجمالي الناتج القومي، حيث تعتبر الديون الخارجية تسبب ضغوطا للدول للاتجاه نحو القطاع الخاص، فإشارة هذا المؤشر ايجابية العلاقة بينه وبين الخصوصية، وتم أخذ احصاءات هذا المتغير من احصاءات البنك الدولي.

### 3. خطوات تقدير نموذج الدراسة:

يقدم العنصر كل مراحل التقدير لمتغيرات الدراسة ذات سلسلة الزمنية (1990-2016) " أنظر الملحق رقم 01" باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل تم الاشارة اليها سابقا في الصياغة الرياضية المتعلقة بالخصوصة، وكخطوة أولى سيتم أولا دراسة استقراريه المتغيرات وكذا العلاقة التي يمكن أن تربطها من خلال دراسة علاقات التكامل المتزامن وبعد ذلك تقدير النموذج وتفسير النتائج.

### 1.3 التحليل الوصفي للمتغيرات:

بالاستعانة ببرنامج **Eviews9** تم الحصول على نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول الاتي:

الجدول رقم (01): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	Observations	Mean	Median	Std.Dev	Maximum	Minimum
CAPS	27	14.06630	13.23000	4.277156	21.87000	8.430000
TINF	27	12.24815	10.90000	13.92616	53.80000	11.20000-
TCR	27	117.3556	105.4000	26.02180	218.9000	96.40000
RPET	27	13.37037	11.80000	5.544839	23.20000	5.000000
OEC	27	0.822290	0.717733	0.665808	2.033266	0.244810-
EE	27	33.70370	36.30000	28.92349	83.50000	2.500000

المصدر: تم إعداده بالاستعانة ببرنامج **Eviews9**

### 2.3 دراسة الاستقرارية والتكامل المتزامن لمتغيرات النموذج:

سيتم عرض نتائج اختبار السكون والتكامل المشترك لكل متغيرات الدراسة وهذا بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور

واختبار

- اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة: لمعرفة مدى سكون واستقرارية متغيرات النموذج، فقد تم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة للبيانات الأكثر استعمالا وهو اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، والشكل الاتي يوضح نتائج اختبار مستوى وخواص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وذلك بتطبيق اختبار (ADF) على كل المتغيرات دفعة واحدة تبعا لتقنية المكورة من طرف الباحث عماد الدين أحمد المصباح وتوصلنا الى:

الشكل رقم(01): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لجذر الوحدة لمستوى متغيرات النموذج

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
At Level						
		CAPS	TINF	TCR	OEC	EE
With Constant	t-Statistic	-1.2345	-3.0384	-6.0200	-2.3448	-0.3187
	Prob.	0.6420	0.0444	0.0000	0.1664	0.9092
		n0	**	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4245	-4.2402	-8.0469	-2.1734	-2.5704
	Prob.	0.3595	0.0129	0.0000	0.4837	0.2952
		n0	**	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0644	-2.4653	-2.1084	-1.2346	-1.8252
	Prob.	0.2518	0.0159	0.0359	0.1935	0.0654
		n0	**	**	n0	*
At First Difference						
		d(CAPS)	d(TINF)	d(TCR)	d(OEC)	d(EE)
With Constant	t-Statistic	-6.4033	-6.2943	-9.0388	-5.3204	-4.6010
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.0013
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8535	-6.1542	-10.6957	-5.8301	-4.3717
	Prob.	0.0470	0.0002	0.0000	0.0004	0.0101
		**	***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.3294	-7.1179	-10.5222	-5.4318	-4.2437
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002
		***	***	***	***	***

**Notes:**  
a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant  
b: Lag Length based on SIC  
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:**  
**Dr. Imadeddin AlMosabbeh**  
College of Business and Economics  
Qassim University-KSA

المصدر: تم إعداده بالاستعانة ببرنامج Eviews9

- تمثل القيم الأولى في الشكل معلمة الاختبار أي الإحصائية (Statistic)، بينما القيم الثانية تعبر عن القيمة الاحتمالية لكل معلمة اختبار، ومن خلال نتائج الجدول السابق لاختبار (ADF):
- ✓ عدم وجود جذر الوحدة أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة على مستوى للمتغيرين المدروسين والمتمثلين في كل من سعر الصرف الحقيقي الفعلي (TCR) ومعدل التضخم (TINF)، أي أنها تكشف استقرار هذين المتغيرين عند المستوي Level.
- ✓ أما كل من مؤشر الخصصة (CAPS) ومؤشر الانفتاح الاقتصادي (OEC) ونسبة المديونية (EE) فهي متفاضله من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5 %، أي غير مستقرة عند المستوي.
- ✓ حسب Pesaran يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL حيث يتمثل الشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج واختباره الا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة (2) 1 .
- تقدير نموذج ARDL: وقد تم استخدام نموذج ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى للحصول على النتائج الموضحة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (02): تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: CAPS				
Method: ARDL				
Date: 09/30/17 Time: 22:11				
Sample (adjusted): 1992 2016				
Included observations: 25 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): TINF TCR OEC EE				
Fixed regressors: DD C				
Number of models evaluated: 162				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CAPS(-1)	-0.517306	0.237080	-2.181994	0.0481
CAPS(-2)	-0.292088	0.238126	-1.226611	0.2417
TINF	-0.041723	0.028757	-1.450882	0.1705
TINF(-1)	-0.053985	0.024666	-2.188641	0.0475
TCR	-0.017582	0.037353	-0.470709	0.6456
OEC	0.012050	0.532263	0.022639	0.9823
OEC(-1)	-1.229205	0.586819	-2.094691	0.0564
EE	0.143011	0.035769	3.998152	0.0015
EE(-1)	0.190738	0.073415	2.598091	0.0221
EE(-2)	-0.102811	0.041502	-2.477263	0.0278
DD	-4.941294	1.597041	-3.094031	0.0085
C	26.09362	7.320516	3.564451	0.0035
R-squared	0.970148	Mean dependent var	13.65280	
Adjusted R-squared	0.944888	S.D. dependent var	4.170870	
S.E. of regression	0.979153	Akaike info criterion	3.101816	
Sum squared resid	12.46362	Schwarz criterion	3.888876	
Log likelihood	-26.77270	Hannan-Quinn criter.	3.264087	
F-statistic	38.40684	Durbin-Watson stat	2.505067	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews.

من الجدول رقم(02) نلاحظ ان القدرة التفسيرية للنموذج بلغت 97.01%. ليمت بعد ذلك تقدير نموذج تصحيح الخطأ

لمعرفة ما مدى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والجدول الاتي يوضح نتائج التقدير:

الجدول رقم (03) : تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل والعلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDL

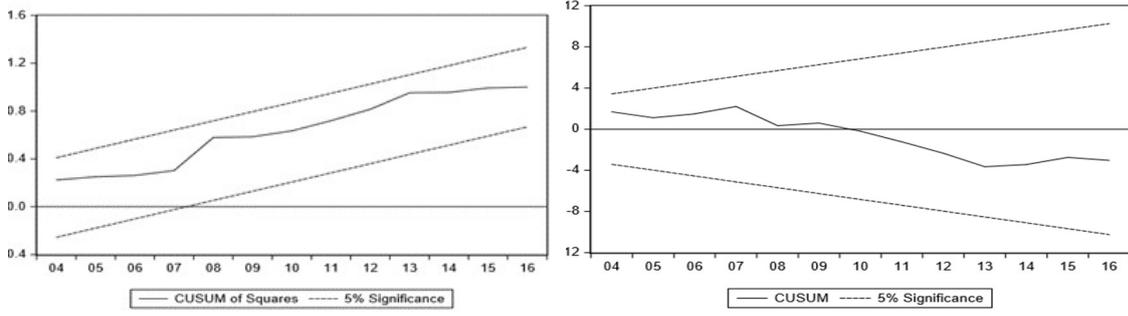
ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: CAPS				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1, 2)				
Date: 09/30/17 Time: 23:56				
Sample: 1990 2016				
Included observations: 25				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CAPS(-1))	0.368016	0.136243	2.701167	0.0182
D(TINF)	-0.040111	0.013602	-2.948914	0.0113
D(TCR)	-0.000353	0.020979	-0.016827	0.9868
D(OEC)	-0.047614	0.347892	-0.136863	0.8932
D(EE)	0.139156	0.025210	5.519766	0.0001
D(EE(-1))	0.082050	0.026969	3.042342	0.0094
D(DD)	-3.083046	1.059912	-2.908777	0.0122
CointEq(-1)	-1.928383	0.221157	-8.719515	0.0000
Cointeq = CAPS - (-0.0529*TINF -0.0097*TCR -0.6727*OEC + 0.1276*E -2.7309*DD + 14.4212 )				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TINF	-0.052895	0.025002	-2.115618	0.0543
TCR	-0.009717	0.020418	-0.475904	0.6420
OEC	-0.672686	0.267557	-2.514184	0.0259
EE	0.127633	0.009351	13.649713	0.0000
DD	-2.730910	0.800740	-3.410481	0.0046
C	14.421189	2.762484	5.220370	0.0002

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews9

## ▪ التحليل الاحصائي للنموذج المقدر:

- يتكون الجدول رقم (03) من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الاجل لنقوم بالتحليل الاحصائي للنموذج. ومن نتائج الجدول رقم (03) نلاحظ:
- ✓ أن معامل تصحيح الخطأ  $CoinEp(-1)$  أنه معنويًا عند مستوى معنوي 1% وذو إشارة سالبة مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ سالبة وتبلغ 1.92 مما يدل أن الأخطاء في توازن الخصوصية يتم تصحيحها في زمنية أقل من سنة، أي خلال 5 شهور وعشرين يوما.
  - ✓ في العلاقة طويلة الاجل نلاحظ كل متغيرات الدراسة ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ما عدى المتغير الاحصائي TCR الذي يعبر عن مؤشر الفعلي لسعر الصرف الحقيقي.
  - ✓ في العلاقة قصيرة الاجل نلاحظ كذلك أن كل المتغيرات ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ما عدى الفرق الاول لمؤشر الانفتاح الاقتصادي OEC والفرق الأول لمؤشر TCR .
- مما تقدم من نتائج احصائية لنموذج ARDL، نقوم بعد ذلك باختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، وكذلك اختبار الحدود لـ Bounds، لنقبل النموذج بعد اختبار استقراريه النموذج. وفيما يلي نتائج هذه الاختبارات:
- ✓ **الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير:** من المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي وإذا لم يحدث ذلك فان تقديرات المعلمة لا تكون متنسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانهندار للنموذج) ولهذا يتم استخدام اختبارين وهما:
- الاول، **(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)** ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي، فبناء على الملحق رقم (03) تظهر نتائج الاختبار الاول أن P-value للإحصائية Fischr تساوي 0.1164 وهي أكبر من 0.05 أي أننا نقبل بفرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.
- أما الثاني، فهو اختبار **(Heteroskedasticity Test)** ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين، فمن خلال الملحق رقم (04) تظهر نتائج الاختبار الثاني أن P-value للإحصائية Fischr تساوي 0.8982 وهي أكبر من 0.05 أي نقبل بفرضية عدم القائلة بعدم ثبات التباين.
- ✓ **اختبار الحدود Bounds Test لنموذج ARDL:** ويهدف هذا الاختبار الى رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويل الاجل بين المتغيرات وذلك من خلال اختبار فرضية عدم وهي: أنه لا توجد علاقة في الاجل الطويل بين المتغيرات، والملحق رقم (05) يوضح نتائج هذا الاختبار حيث تبين أن القيمة الإحصائية لـ F لهذا الاختبار تساوي 7.090709 وهذا يتجاوز وبشكل واضح حد القيمة الحرجة 1% للحد الأعلى، وعليه يتم الرفض بشدة للفرضية القائلة أنه لا توجد علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.
- ✓ **اختبار استقراريه النموذج (Stability Test):** لكي نتأكد خلو البيانات المستخدمة في الدراسة فيها لابد من استخدام أحد الاختبار المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختبارين من أهم الاختبارات في هذا المجال لانهما يوضحان أمرين مهمين التغير الهيكلي في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الامد مع المعلمات قصيرة الامد، والشكل الاتي يوضح نتائج هاذين الاختبارين:

### الشكل رقم (03): اختبار استقرار النموذج



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews

من الشكل رقم (05) نلاحظ أن مجموع التراكمي للبواقي المعاودة بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا الى استقرار النموذج عند حدود 5% كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو عباره عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النماذج بين نتائج الامد الطويل ونتائج الفترة قصيرة الاجل.

بعد اجراء مختلف الاختبارات الاحصائية التي تم من خلالها التأكد من الجودة الاحصائية للنموذج في استخدامه في التقدير

نموذج ARDL(2.1.0.1.2) للأجل الطويل.

▪ **التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر ARDL (2.1.0.1.2) :** من الجدول رقم(03) يمكن استخلاص النتائج الاتية:

✓ لدينا  $R^2=97\%$ ، مما يؤكد ان المؤشرات المقترحة من طرف الباحثين تفسر الظاهرة محل الدراسة بنسبة كبيرة هذا وأن هناك عوامل اخرى قد يكون لها تأثير مع سياسة الخوصصة، كما أن المؤشرات المقترحة كمحددات لسياسة الخوصصة قد تختلف من دولة لأخرى وهذا راجع لخصوصية الاقتصاد الجزائري.

✓ أن معدل التضخم (Tinf) ذو معنوية إحصائية وقد أثر بشكل سلبي على سياسة الخوصصة وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بنسبة 1% الى انخفاض سياسة الخوصصة بنسبة 5% وقد يرجع هذا السبب الى السياسات النقدية التي تنتجها الحكومة في الحد من عجز الموازنة العامة.

✓ معدل سعر الصرف الحقيقي الفعلي (tcr) غير المعنوية وله علاقة عكسية مع سياسة الخوصصة وهو يوافق النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي خفض هذا المؤشر بنسبة 1% الى زيادة الخوصصة أي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بنسبة 9%، وقد عمدت الحكومة الجزائرية لعمليتي تخفيض في العملة سنة 1991 وسنة 1995 عند تبني الخوصصة من اجل اعادة التوازن في ميزان المدفوعات واستقطاب رؤوس الاموال، رغم كل هذه التشريعات الا أن الدينار الجزائري ومع مرور عقدين من الزمن ما يزال غير قادر على التأثير في حركة رؤوس الاموال الاجنبية.

✓ مؤشر الانفتاح الاقتصادي (oec) ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% وله علاقة عكسية مع الخوصصة وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية مما يدل أن التدفقات رأس المال الوافدة لا توجه الى خوصصة المؤسسات ويرجع ذلك الى القاعدة 51/49 التي طالما سببت عائقا للمستثمر الأجنبي داخل الوطن.

✓ مؤشر المديونية (EE) ذو دلالة إحصائية جيدة، وله علاقة إيجابية مع الخوصصة وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث يؤدي زيادة هذا المؤشر بنسبة 1% الى زيادة التوجه نحو الخوصصة بنسبة 12.75%، ويرجع هذا الى ان الاقتصاد الجزائري قد يعتمد في المديونية على الهيئات المالية الدولية الداعمة دائما للتصحيح الهيكلي للاقتصاد: كذلك التذبذب الالاي يشهده سعر النفط وحالات الانخفاض المتكررة في بدايات التسعينات وكذلك دواعي

الازمة المالية العالمية 2008 وحالة الركود العالمي الاقتصادي حاليا مما ادى الى نقص الموارد النفطية والتي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بنسبة 95% مما ادى الى عجز الموازنة العامة فدعت الحاجة الى المديونية ومنها الرضخ لشروط الدائن.

## خلاصة

- للخصوصية أسباب وطرق، ولكل من هاته الطرق مزايا وعيوب على الاقتصاد، لذل على كل دولة تقبل ببرامج تطبيق الخصوصية القيام بدراسات دقيقة وتقييم تجارب الدول الأخرى للتقليل من النتائج السلبية المتوقع من برامج الخصوصية، وقد عرفت الجزائر تراجعا في نسق تطبيق مراحل الخصوصية، وعرفت جمودا في فترات أخرى وهذا ما رجعه الكثير من الخبراء الاقتصاديين الجزائريين الى القوانين التي تجعل قيودا أمام المستثمرين الخواص، خاصة الأجانب، بالإضافة الى المناخ الاقتصادي الذي لم يهيأ بالطريقة الصحيحة والذي ساهم بدوره في عرقلة عملية الخصوصية ومن خلال ما تقدم فان الدراسة توصلت الى النتائج الآتية:
- على الحكومة الجزائرية التحكم في أدوات السياسة النقدية بما يضمن استقرار عام في الأسعار يساهم في دفع نشاط القطاع الخاص وتوسعته تدريجيا.
  - ان تكون كل عمليات تخفيض للعملة مبرمجة ومدروسة بدقة من قبل السلطات النقدية هدفها الوحيد هو استقطاب راس المال الخاص، وعدم ربط هذا الاستقطاب بعمليات العجز في ميزان المدفوعات.
  - إعادة النظر في القاعدة 51/49 من أجل فتح المجال للمستثمر الأجنبي الاستثمار في الجزائر بقوانين تحمي عقود الشراكة، كما على الحكومة نهج سياسة جبائية من شأنها تشجع القطاع الخاص.
  - عدم الاعتماد على مورد واحد للموازنة العامة، وعلى السلطات الجزائرية التفكير بجدية في بدائل للتمويل الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد.
  - ضرورة تطوير الأسواق المالية، وجعل تجارب البلدان التي حققت نجاحات كبيرة في مجال الخصوصية دروسا لتفادي الوقوع في مشكلات تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل.

## الملحق رقم (01): بيانات الدراسة القياسية

EE	OEC	TCR	TINF	CAPS	السنوات
47	0.00	218.9	30.3	18.77	1990
65.5	0.02	130.6	53.8	19.70	1991
59.7	0.06	134	21.6	19.82	1992
54.5	0.05	160.9	13.6	18.89	1993
74.1	0.00	138.9	29.1	20.54	1994
83.5	0.00	116.4	28.6	21.87	1995
75.8	0.57	118.8	24	18.11	1996
67.2	0.53	128.2	7	15.70	1997
66.5	1.25	134.4	3.1-	18.26	1998
60.9	0.59	124.3	10.9	18.62	1999
48.9	0.51	118.2	22.7	12.87	2000
42.8	2.03	122.1	0.5-	14.37	2001
42.2	1.87	113.3	1.3	14.56	2002
36.3	0.93	102.0	8.3	13.23	2003
27.4	1.03	102.4	12.2	13.50	2004
17.3	1.12	97.8	16.1	9.04	2005
5.2	1.57	97.6	10.6	10.96	2006
4.6	1.24	96.4	6.4	8.95	2007
3.7	1.54	100.7	15.4	10.20	2008
5.5	2.00	99.5	11.2-	10.62	2009
4.5	1.42	100	16.1	9.25	2010
3.1	1.28	99.4	18.2	8.43	2011
2.7	0.71	104.8	7.5	9.45	2012
2.5	0.80	103.3	00	10.30	2013
2.6	0.70	105.4	0.2-	10.72	2014
2.9	0.24-	100.9	7.3-	11.40	2015
3.1	0.50	99.4	0.7-	11.66	2016

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة:

- الصفحة الالكترونية للبنك العالمي

- الصفحة الالكترونية لديوان الوطني للاحصاء .

الملحق رقم (02): نتائج اختبار الارتباط الخطي لنموذج الدراسة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	2.631713	Prob. F(2,11)	0.1164	
Obs*R-squared	8.090893	Prob. Chi-Square(2)	0.0175	
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 09/30/17 Time: 22:12 Sample: 1992 2016 Included observations: 25 Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAPS(-1)	0.370854	0.294069	1.261111	0.2334
CAPS(-2)	-0.284974	0.308694	-0.923161	0.3757
TINF	0.008593	0.026080	0.329501	0.7480
TINF(-1)	0.006544	0.022915	0.285595	0.7805
TCR	-0.033060	0.036471	-0.906482	0.3841
OEC	-0.092219	0.594381	-0.155151	0.8795
OEC(-1)	-0.222211	0.545346	-0.407469	0.6915
EE	0.012471	0.033371	0.373709	0.7157
EE(-1)	-0.093504	0.084166	-1.110942	0.2903
EE(-2)	0.079926	0.052502	1.522357	0.1561
DD	-0.592240	1.534863	-0.385859	0.7070
C	3.184985	7.628050	0.417536	0.6843
RESID(-1)	-0.656869	0.431026	-1.523966	0.1557
RESID(-2)	0.674919	0.493821	1.366729	0.1990
R-squared	0.323636	Mean dependent var	3.27E-15	
Adjusted R-squared	-0.475704	S.D. dependent var	0.720637	
S.E. of regression	0.875419	Akaike info criterion	2.870792	
Sum squared resid	8.429950	Schwarz criterion	3.553363	
Log likelihood	-21.88490	Hannan-Quinn criter.	3.060108	
F-statistic	0.404879	Durbin-Watson stat	2.326143	
Prob(F-statistic)	0.938043			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

الملحق رقم (03) : اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	2.631713	Prob. F(2,11)	0.1164	
Obs*R-squared	8.090893	Prob. Chi-Square(2)	0.0175	
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 10/01/17 Time: 01:16 Sample: 1992 2016 Included observations: 25 Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAPS(-1)	0.370854	0.294069	1.261111	0.2334
CAPS(-2)	-0.284974	0.308694	-0.923161	0.3757
TINF	0.008593	0.026080	0.329501	0.7480
TINF(-1)	0.006544	0.022915	0.285595	0.7805
TCR	-0.033060	0.036471	-0.906482	0.3841
OEC	-0.092219	0.594381	-0.155151	0.8795
OEC(-1)	-0.222211	0.545346	-0.407469	0.6915
EE	0.012471	0.033371	0.373709	0.7157
EE(-1)	-0.093504	0.084166	-1.110942	0.2903
EE(-2)	0.079926	0.052502	1.522357	0.1561
DD	-0.592240	1.534863	-0.385859	0.7070
C	3.184985	7.628050	0.417536	0.6843
RESID(-1)	-0.656869	0.431026	-1.523966	0.1557
RESID(-2)	0.674919	0.493821	1.366729	0.1990
R-squared	0.323636	Mean dependent var	3.27E-15	
Adjusted R-squared	-0.475704	S.D. dependent var	0.720637	
S.E. of regression	0.875419	Akaike info criterion	2.870792	
Sum squared resid	8.429950	Schwarz criterion	3.553363	
Log likelihood	-21.88490	Hannan-Quinn criter.	3.060108	
F-statistic	0.404879	Durbin-Watson stat	2.326143	
Prob(F-statistic)	0.938043			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

الملحق رقم (04): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.458947	Prob. F(11,13)	0.8982	
Obs*R-squared	6.992880	Prob. Chi-Square(11)	0.7997	
Scaled explained SS	1.199461	Prob. Chi-Square(11)	0.9999	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 10/01/17 Time: 01:29				
Sample: 1992 2016				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.034999	4.941089	1.221391	0.2436
CAPS(-1)	-0.212867	0.160020	-1.330250	0.2063
CAPS(-2)	-0.166834	0.160727	-1.037995	0.3182
TINF	0.022424	0.019410	1.155252	0.2688
TINF(-1)	-0.000396	0.016649	-0.023799	0.9814
TCR	-0.010043	0.025212	-0.398361	0.6968
OEC	-0.270368	0.359259	-0.752572	0.4651
OEC(-1)	-0.299037	0.396082	-0.754988	0.4637
EE	-0.020110	0.024143	-0.832956	0.4199
EE(-1)	0.049383	0.049552	0.996579	0.3372
EE(-2)	0.020335	0.028012	0.725936	0.4807
DD	-0.634174	1.077946	-0.588317	0.5664
R-squared	0.279715	Mean dependent var	0.498545	
Adjusted R-squared	-0.329757	S.D. dependent var	0.573120	
S.E. of regression	0.660893	Akaike info criterion	2.315625	
Sum squared resid	5.678142	Schwarz criterion	2.900686	
Log likelihood	-16.94532	Hannan-Quinn criter.	2.477896	
F-statistic	0.458947	Durbin-Watson stat	2.319070	
Prob(F-statistic)	0.898182			

الملحق رقم (05): اختبار Bounds

ARDL Bounds Test		
Date: 10/01/17 Time: 01:45		
Sample: 1992 2016		
Included observations: 25		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.090709	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

- <sup>i</sup>- بن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق حامد عمار، دار الفجر، مصر، 2004، ص:271.
- <sup>ii</sup>-AVAS E.S La privatisation pour un société performante. Copyright.Paris 1988.P 01.
- <sup>iii</sup>- أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة في مصر، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 24-25.
- <sup>iv</sup>- سعيد نجار، التخصيصة والإصلاحات الهيكلية، مصر، 1998، ص: 15.
- <sup>v</sup>- لخضر مداني، مشروع الخصخصة في الجزائر ودور الجماعات المحلية في تجسيده، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 1997، ص: 4.
- <sup>vi</sup>- محفوظ لشعب، سلسلة القانون الاقتصادي، الجزائر، 1997، ص: 66.
- <sup>vii</sup>- أحمد ماهر، الخصخصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص: 6.
- <sup>viii</sup>- أحمد ماطر، الخصخصة، مرجع يبق ذكره، ص: 29.
- <sup>ix</sup>- المرسي الحجازي، الخصخصة اعادة ترتيب دور الدولة ودرور القطاع الخاص، الدار الجامعية، بيروت، 2001، ص: 10-11.
- <sup>x</sup>- عبد القادر رصافي، اشكالية خصخصة القطاع العام في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن نيل رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص: 195.
- <sup>xi</sup>- موسى سعداو، دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص: 268.
- <sup>xii</sup>- عيساوي نادية، تقييم المؤسسة في إطار الخصخصة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005، ص: 20.
- <sup>xiii</sup>- ضياء مجيد موسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص: 74.
- <sup>xiv</sup>- محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر - استقلالية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 35.
- <sup>xv</sup>- مرجع سبق ذكره، تنظيم القطاع العام في الجزائر - استقلالية المؤسسات، ص: 35-36.